الفقر والفقراء

في مغرب القرنين 16 و17م

محمد استيتو

نوقشت برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة بتاريخ 2002/01/22 أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب - تخصص تاريخ حديث، في موضوع: "الفقر والفقراء في مغرب القرنين 16 و17م"[1]، وتعتبر هذه أول أطروحة في التاريخ تناقش في الجامعة المغربية حاول فيها صاحبها ذ. محمد استيتو لفت الانتباه فيها إلى فئة أو بالأحرى مجموعات اجتماعية لا يعرف عنها في مصادر تاريخنا إلا النزر اليسير جدا، ولم يسبق أن حظيت باهتمام الباحثين: إنها تلوينات من مجتمع الفقراء التي يذكرنا بها اليوم نماذج وأصناف منها، ألفنا أن نتقاسم معها حياتنا اليومية، هذا إن لم نكن من أبنائها، بعضها إفراز لعوامل تاريخية أو اجتماعية، وبعضها الآخر يشكل ضريبة لمظاهر الحداثة والحياة العصرية. وفي ما يلي جانبا من التقرير الذي أعده الباحث حول الموضوع، ولاسيما ما تعلق منه بالصعوبات التي اعترضت إنجاز هذا البحث وبعض القضايا والنتائج التي أثارها أو خلص إليها، مع التعريف بجوانب من فصوله.

1 - تتكون لجنة المناقشة من السادة الأساتذة: د. لحسن أغزادي (رئيسا)، ود. محمد مزين (مقررا)، ود. إبراهيم القادري بوتشيش ود. محمد يشوتي (عضوين).

عرف البحث في تاريخ المغرب، منذ الاستقلال، تطورا لا بأس به من حيث الكم والكيف، واكب ما عرفته الجامعة المغربية من توسع في مؤسسات التكوين والبحث ومن تنام لأعداد الطلبة والباحثين في العلوم الاجتماعية وفي التاريخ بوجه خاص، إلا أن هذا التطور لم يشمل بعد فتح العديد من أوراش البحث، التي يصعب حصرها، والتي لا تزال بكرا، كما هو الحال بالنسبة لموضوع هذه المساهمة المتواضعة، كما لم يتم التطرق إلى العديد من الظواهر أو التوسع في الكثير من القضايا التاريخية بما يرضي طموح الباحثين في تاريخ بلد عريق كالمغرب، وهذا - في واقع الأمر - ليس غريبا، فعمر الجامعة المغربية الحديثة يقدر ببضع عقود لا غير، ثم إن عدد المهتمين بالبحث في تاريخنا من خريجي هذه المؤسسات، ولاسيما من الذين ينتمون إلى أسلاكها وينتجون، قليل جدا، إذ لا يتجاوز بضع مئات، وهذا - لا شك - عدد يكاد لا يعني شيئا إن بالنظر إلى عراقة تاريخ البلد وكثرة قضاياه التي تحتاج إلى بحث، وإن بالنظر إلى عدد السكان، الذي يناهز الثلاثين مليونا[1].

هذا ويعتبر البحث في تاريخنا الاجتماعي، وفي الشرائح المنسية والمستضعفة خاصة من الأوراش الجديدة، التي لم يبدأ التفكير فيها بجدية أكبر من قبل ثلة قليلة جدا من الباحثين الجامعيين الرواد، الذين أسسوا "مدرسة" للبحث في التاريخ الاجتماعي وفي أحوال الفئات من خارج الخاصة والنخبة، إلا مع حوالي منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك بعد أن انشغل باحثونا في البداية ولردح من الزمن بعد الاستقلال، بالرد على الكتابات الاستعمارية عن تاريخنا، مدفوعين إلى ذلك بهاجس كتابة "تاريخ وطن" من منظور "وطني" يدافع عن الهوية تاريخا وحضارة، ونظاما، ومؤسسات، وحدودا، الخ...

صحيح إنه في ظل هذه الفترة، وبعيدها بقليل، انبرى عدد من الدارسين للتاريخ ومن بعض الاقتصاديين للبحث في قضايا سوسيو-

---

[1] - يؤكد هذه المقولة باستمرار أستاذنا الجليل د. إبراهيم بوطالب - حفظه الله-.

اقتصادية، مغلبين مناهج مادية في تحليلها وتفسيرها، لكن، ومع ذلك، ظل حضور الشرائح الاجتماعية الدنيا فيها باهتا، بالرغم من الاعتماد على المنهج المادي في المعالجة والتحليل والتفسير، وبالرغم من أن هذا المنهج بناه واضعوه أصلا على أساس الصراع بين الطبقات والانتصار للمحرومة منها.

ويظهر أن تغافل من كتب تاريخنا من أسلافنا وغيرهم عن الشرائح والفئات الاجتماعية المستضعفة أو خفوت صدى أصواتها في ما كتبوه يعتبر من الأسباب القوية التي جعلت باحثينا يعزفون - لأسباب أخرى أيضا - أو يترددون في النبش في أحوال تلك الشرائح بمكوناتها المختلفة، بالرغم من أهمية وزنها على مستوى الخريطة الاجتماعية والواقع الاقتصادي، وحتى على المستوى السياسي والعسكري والأمني. فهي تشكل، من الناحية العددية، السواد الأعظم في المجتمع، وتمثل عمود الحياة الاقتصادية في تاريخ الدول، إذ هي القوة المنتجة الرئيسة للثروات، وأكبر كتلة دافعة للجبايات والضرائب، وهي الزاد والاحتياطي لتغذية الجيش بحاجاته من المقاتلين والمتطوعة، والمعني بتوفير متطلباتهم من العدة والعتاد، ثم إنها تكون في الغالب أول من يكتوي بنار الكوارث والفتن وأكبر متضرر منها، كما أن دورها في انفراج الأوضاع الأمنية أو فيترديها لا ينكر...، وباختصار، يمكن القول إن دولنا، في كثير من الأحيان، ما كانت تصلح أحوالها وتستقيم إلا بصلاح أوضاع هذه الشرائح والفئات، وما كان يصيبها من ضعف ووهن أو أفول إلا من فساد أحوال الرعية وأوضاع الشرائح الدنيا تحديدا.

ويلمس تردد الدارسين الرواد في البحث في تاريخ هذه الشرائح والفئات في مسألتين على الأقل:

أولا، إن المحاولات الأولى، وهي قليلة جدا، جاءت عبارة عن ملاحظات، أو تساؤلات، أو إثارة قضايا، تضمنتها بضع مقالات، منها تساؤل ذ. إبراهيم القادري بوتشيش، في عام 1986 عن أسباب تغييب الفئات

الشعبية من تاريخ المغرب الشرقي الوسيط؟[1]، أو إثارة ذ. محمد رزوق في عام 1988 "**قضية الرق في تاريخ المغرب**"[2].

ثانيا، إن الأعمال الأولى انصبت على البحث في تاريخ العامة خصوصا وفي بلاد الأندلس تحديدا دون المغرب، ومن ذلك رسالة ذ. أحمد الطاهري حول: "**عامة قرطبة في عصر الخلافة**"، الصادرة عام 1989[3]، ثم أطروحته عن: "**عامة إشبيلية في عصر بني عباد**"، التي نوقشت في عام 1995[4]. إلا أن ذ, إبراهيم القادري بوتشيش مد الجسور بين مجتمعي العدوتين بتناوله جوانب عديدة من حياة هذه الشريحة وبعض مكوناتها في أطروحته عن "**الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**"، التي نوقشت في موسم 1990-1991[5]، وقد استخرج منها مجموعة من الدراسات والمقالات المنشورة، كمقاله: "**العلاقات الإنتاجية بين المزارعين وأرباب الأراضي بالمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**"[6]، وغيره...

وقد نسلت مثل هذه الأبحاث ببعض الدراسات المكملة، أشرنا إلى بعضها في مقدمة هذا البحث[7]، ثم انضافت إليها مؤخرا فقط أبحاث جديدة، منها على الخصوص أطروحة أخي ذ. عبد الإله بنمليح في موضوع: "**الرق في المغرب والأندلس خلال القرنين 5-6 هـ/11-12م**"، التي نوقشت بتاريخ 23 يونيه 2000[8].

---

1 - "**لماذا غيبت الفئات الشعبية من تاريخ المغرب الشرقي الوسيط؟**"، أعمال ندوة: المغرب الشرقي بين الماضي والحاضر: الوسط الطبيعي، التاريخ، الثقافة. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية (ك.آ.ع.إ.) بوجدة.

2 - حوليات ك. آ. ع. إ.أ عين الشق، الدار البيضاء، عدد 4، 1988.

3 - عكاظ،، 1989.

4 - ك, آ. ع. إ. بمكناس. (مرقونة).

5 - 3 أجزاء، ك. آ. ع. إ. بمكناس. (مرقونة).

6 - مجلة تاريخ المغرب - وجدة، عدد 2، 1994.

7 - **الفقر والفقراء في مغرب القرنين 16 و17م**، جزآن، (مرقونة)، 1: 11، الإحالة رقم 36 وما بعدها.

8 - جزآن، ك.آ. ع. إ.، ظهر المهراز، فاس. (مرقونة).

وقد تزامن مع هذا العمل الأخير تقريبا إنجاز أطروحتين تهتمان بالعامة، إن بصيغة أو بأخرى، وهما: أطروحة ذ. الزميل ياسر الهلالي حول: "**مجتمع المغرب الأقصى خلال القرنين 8 و9 هـ/14-15م. مساهمة في دراسة بعض مصطلحات التراتب الاجتماعي: "العامة"-"الخاصة"/"الطبقة"-المرتبة""**[1]، وأطروحة ذ. أحمد المحمودي حول: "**عامة المغرب الأقصى في عصر الموحدين**"[2].

ويتأكد من هذه الأعمال مجتمعة وما على شاكلتها - وهي قليلة - أن الأندلس شكلت المختبر والاختبار لتسليط بعض الأضواء على أحوال الشرائح من خارج النخبة والخاصة بالغرب الإسلامي عموما، قبل محطة الجمع بين العدوتين الأندلسية والمغربية في عمل واحد، والتي شكلت مرحلة انتقالية قبل خوض مغامرة البحث في أوضاع العامة أو الفئات المنسوبة إليها في المغرب الأقصى بمفرده، لأسباب نذكر بعضا منها بعد قليل.

وغني عن القول إن بلاد المغرب أو الأندلس، كمفهوم أو مجال أو مصطلح، تعني من الناحية الزمنية فترة العصر الوسيط، وهو ما يفيد بأن هذه الأعمال الرائدة، في هذا المجال من البحث، اقتصرت على هذا العصر قبل غيره، بل دون سواه، ذلك لأن العصر الحديث لم يحظ إلا باهتمام محدود للغاية، فباستثناء دراسة ذ. محمد الناجي: **"Soldat, domestiques et concubines, l'esclavage au Maroc au XIXe siècle"**.[3] الصادر عام 1994، ثم رسالة الباحثة عائشة قريوط حول: "**الأسرى والعبيد بالمغرب من القرن الخامس عشر الميلادي إلى منتصف القرن السابع عشر**"، التي نوقشت في موسم 1999-2000م، نكاد لا نعثر على أعمال أخرى من هذا النوع.

---

1 - جزآن، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ، ك. آ. ع. إ. بالرباط، موسم 1999-2000، (مرقونة).

2 - جزآن، ك. آ. ع. إ. بمكناس، 1999-2000، (مرقونة). وقد نشرت فصول من هذه الأطروحة ضمن منشورات ك. آ. ع. إ. بمكناس، عكاظ، الرباط، 2001.

3 - éd. Eddif, casablanca.

وعند مراجعة ما أنجز، أفقيا وعموديا، من دراسات، في تاريخ المغرب، أو أبحاث مستقلة خاصة ببعض مكونات العامة وليس بهذه الشريحة ككل، نجد دراسات قليلة، أنجز معظمها – مشكورا – ذ. إبراهيم القادري بوتشيش، سبقت الإحالة على بعضها في هذا التقرير أو في هذا العمل، ومنها المقال، الصادر عام 1992، الذي لفت فيه الانتباه إلى أهمية البحث في "**ظاهرة التسول في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**"[1]، وأعمال أخرى أكثرها – في الواقع – يهم العامة بمكوناتها المختلفة جاءت ضمن مؤلفاته القيمة الرائدة، منها مثلا كتاب: "**المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع، الذهنيات، الأولياء**"، الصادر عام 1993[2]، وكتاب: "**إسهامات في التاريخ الاقتصادي-الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط**"، الصادر عام 1997[3]...

فلماذا إذن ركز الدارسون على البحث في تاريخ العامة بصفة خاصة على حساب الفئات الاجتماعية الأخرى المحسوبة عليها، وفي الأندلس والمغرب في مرحلة أولى قبل المغرب وحده، وفي العصر الوسيط لا في غيره؟

إن هذا التوجه لم يحدث صدفة وإنما كان الباعث إليه ندرة المادة العلمية عن الشرائح الاجتماعية الدنيا في تاريخ المغرب خاصة، ويظهر ذلك جليا في الأبحاث التي تناولت تاريخ بعض هذه الشرائح أو الفئات في العدوتين معا، حيث يلاحظ أن المادة التي تخص الأندلس هي الطاغية، نظرا لأن الكتابات عن هذا البلد كثيرة ومتنوعة، مقارنة بتلك التي تخص المغرب، ولذلك فإن الحديث عن تلك الشرائح والفئات بالمغرب في هذه الأعمال جاء خافتا وأتى في مرتبة ثانية ومكملا للرقعة الرئيسة، أي الأندلس. وتنطبق الملاحظة نفسها عندما يتعلق الأمر ببلاد المغرب عامة، حيث نجد طغيان الحديث عن المغرب الأقصى وإفريقية (تونس) في حين يكون المغرب

1 – مجلة مكناسة، منشورات ك. آ. ع. إ. بمكناس.
2 – دار الطليعة، بيروت.
3 – تقديم: الراحل العلامة الأستاذ محمد المنوني – رحمه الله –.

الأوسط شبه غائب، بسبب قلة المعلومات عنه[1]. لهذا إذن يشكل شح المادة العلمية لتسليط الضوء على تلك الشرائح والفئات من عوائق البحث في مثل تلك المواضيع باعتراف الباحثين أنفسهم بذلك في مقدمات رسائلهم وأطاريحهم[2].

واللافت للانتباه أن المادة العلمية حول العامة هي أكثر شحا في مصادر العصر الحديث عنه في العصر الوسيط، على عكس ما قد يتوهم البعض، وتصبح المادة العلمية، في مصادر العصر الحديث، أقل فأقل، كأنها حفنة قش متناثر في عباب يم عظيم، وذلك كلما تفرع الموضوع عن البحث في العامة ككل، أي بمكوناتها المختلفة، إلى ما هو من نتاجها أو محسوب عليها من فئات اجتماعية، أكثر تجانسا، إلا أنها أقل شأوا في التراتب الاجتماعي وخافت صداها في المظان المختلفة، من فقراء ومساكين، ومنتجين بسطاء، وتجار صغار، مستقرين أو متجولين، وعارضي خدمات، وأصحاب تسليات أو فرجة، وسؤال، ومشردين، ومتسكعين، ولصوص، وقطاع طرق، وبغايا، وشواذ، ومنكوبين، ومفلسين، ومساجين، وأسرى، وغرباء، ومغتربين، ومن على شاكلة هؤلاء...

إن محاولة الكشف عن خبايا بعض هذه النماذج من الفئات البئيسة أو المنسية أو المغيبة في تاريخنا هي التي أثارت فينا - في غمرة إنجاز رسالتنا حول الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب ذلك القرن[3] فضول خوض تجربة البحث في أحوال البائسين في مغرب القرن 16م، والتي كنا نتوخى منها صبر أغوار هؤلاء المهمومين من مختلف الشرائح والأوساط من خلال الوقوف على أسباب بؤسهم وعذابهم النفسي ونجواهم وشكاويهم التي انتهى بعضها إلى سمعنا، ونحن نقلب صفحات المصادر التي قدر لنا الاطلاع عليها في ذلك الوقت. غير أن قلة المادة ألقت بظلالها على هذا المشروع،

---

1 - راجع قراءة محمد ياسر الهلالي لأطروحة ذ. عبد الإله بنمليح.
2 - انظر مقدمات تلك الرسائل والأطاريح.
3 - **الكوارث الطبيعية في مغرب القرن 16م**، رسالة لنيل د. د. ع. في التاريخ، ك. آ. ع. إ.، ظهر المهراز، فاس، نوقشت بتاريخ 12 / 9 / 1988 .

فانحصر، بإيعاز من أستاذي المشرف د. سيدي محمد مزين – حفظه الله –، في فئات الفقراء، نظرا لجاذبية الموضوع، ولراهنيته، ثم لأنه لم يطرق بعد، وذلك بالرغم مما كان يدرك مسبقا من صعوبة الخوض فيه بسبب شح المادة العلمية.

وفعلا ففيما يتعلق بهذه المسألة بالذات كنا على يقين، منذ البداية، وبحكم تجربتنا المتواضعة، أن كتب التاريخ التقليدية أقل أنواع المصادر فائدة بالنسبة لما نسعى إليه، لذلك اضطررنا إلى الالتفاف حول الموضوع بتنويع طبيعة مصادره فوجدنا في بعض منها ما يقربنا نسبيا منه مثل كتب التراجم والمناقب التي تتحدث عن أفراد محسوبين على الفقراء، وكتب الرحلات والجغرافية، التي تتحدث عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لتجمعات السكان وتحدد أحيانا أسباب غناها أو فقرها، وكتب النوازل التي كثيرا ما تفصل في طبيعة العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية بين الأفراد والجماعات، وبين الأغنياء والفقراء خاصة، وكتب البدع التي تعرض للعديد من الممارسات والتقاليد و"العيوب الاجتماعية" التي تنسب إلى العوام بصفة عامة والفقراء من ضمنهم، وهي بذلك تقدم معلومات مفيدة للغاية عن الحياة اليومية لهذه الفئات: عاداتها وتقاليدها وهمومها، وذهنياتها وطرق تفكيرها. هذا علاوة على كتب الفقه والحديث واللغة، وكتب النوادر والمستملحات، وكتب التاريخ الاجتماعي الخ...

ويلاحظ من هذه النماذج من المصادر وغيرها غياب شبه كلي لمؤلفات جعلت من الفقراء تحديدا موضوعا قائما بذاته، حتى خارج فترتنا وخارج حدود المنطقة الجغرافية التي تهمنا، وما نعرف من هذا القليل، في بلاد المغرب خاصة، فهو لا يبحث في هذه الفئة في حد ذاتها وإنما في أمور تخصها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ومنها مثلا: كتاب "**طب الفقراء والمساكين**" لابن الجزار القيرواني (ت. 369 هـ/979م)[1]، الذي قدم فيه

---

[1] – أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن أبي خالد القيرواني، تحقيق: وجيهة كاظم آل طعمة، طهران، 1996.

مجموعة من الوصفات الطبية البسيطة المعتمدة على أنواع من المواد النباتية والحيوانية والمعدنية وغيرها، المتوفرة بكثرة في الطبيعة، لعلاج مجموعة من الأمراض البسيطة الأكثر انتشارا بين الفقراء الذين لا يقدرون على تكاليف العلاج المقدم من قبل الأطباء والحكماء، ومقالة "**فيما يجوز للفقراء المغترين في أموال الأغنياء المضطرين**" للفقيه محمد بن يوسف بن عمران المزدغي، المتوفى بفاس سنة 655 هـ/1257م[1]، وهذه المقالة مفقودة – على ما في علمنا – ويتبين من عنوانها أنها تتعلق بإظهار حقوق الفقراء في أموال الأغنياء، أي في الزكوات والأعشار.

أما الدراسات والأبحاث المتعلقة بتاريخ المغرب فلم تهتم بهذه الفئة من المجتمع ولا بغيرها من الفئات الأخرى المكونة لها، إلا قليل منها جدا، والبحث فيها في التاريخ الحديث غائب بالمرة تقريبا. ومع ذلك فإن التي تناولت التاريخ الاجتماعي والتراتبات داخله والموضوعات ذات الصلة بهذا البحث كانت بالنسبة لنا على جانب كبير جدا من الأهمية، ولاسيما منها الدراسات الأجنبية والغربية خصوصا، التي تناولت موضوع الفقر والفقراء تناولا مباشرا، سواء التي اعتمدت في متن البحث وهوامشه أو التي أثبتت في قائمة الببليوغرافيا المساعدة[2].

ويستشف من مسألة شح المادة العلمية غياب شبه كلي لصوت الفقراء في المصادر المختلفة لتاريخنا، وهو ما انعكس بلا شك جليا على طريقة التعامل مع الموضوع وعلى منهجه وشكله ومضمونه.

ومما ترتب عن هذه المسألة بالذات: صعوبة الفصل بين فئة الفقراء وبين شريحتهم الكبرى أي العامة، بل وأحيانا حتى بين الخاصة، لأن الأحوال المادية والاقتصادية للناس ليست وحدها كفيلة بتحديد عناصر التفاوت والتمايز على المستوى الاجتماعي. ثم إن هذه الأحوال لا يعتبر

---

1 – ورد عنوان هذا النقال في ترجمات المزدغي في أكثر من كتاب تراجم، لاسيما كتاب: **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، (قسمان)، لأحمد ابن القاضي، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1: 1973 و2 : 1974، 1: 222 و2: 680.

2 – انظر قائمة المصادر والمراجع المعتمدة والمساعدة في الأطروحة.

دوامها أو حتى استقرارها أمرا مضمونا بالمرة، وإنما تتراوح بين يسر وعسر، حسب الظروف. وتلعب الفواجع والكوارث والأزمات المختلفة دورا لا يستهان به في هذا المد والجزر. بل إنها كثيرا ما تتسبب في تغير الأحوال المادية للبعض، صعودا أو نزولا، كما في حال استغلالها للترامي على ممتلكات الغير، من خواص أو مؤسسات، بالغصب والقهر والاستبداد، أو نتيجة لتوزيع تركة قريب هالك مثلا، فهذه الصور تجسد فعلا صدق المثل القائل: "مصائب قوم عند قوم فوائد"، وكذلك صدق عكسه: "فوائد قوم عند قوم مصائب".

ومن جهة أخرى فإن محددات الفقر ومعاييره ليست واحدة، كما أنها ليست قارة، لأنها تختلف، بدورها، باختلاف الزمان والمكان، اللذين يفرضان تفاوتا وتباينا في الحاجيات والضروريات، التي تعتبر من أهم المعايير المحددة للفقر ومستوياته ودرجاته، وهذه أمور تختلف أحيانا حتى من فرد لآخر. ومع ذلك فإن العامل المادي لا يعتبر فيها دائما معيارا مناسبا ولا شرطا ضروريا للحكم بالفقر والحاجة على هذا الفرد أو ذاك، أو هذه الجماعة أو تلك، لأن الفقر يتجاوز أحيانا كثيرة الشرط المادي ومدى القدرة على الحركة والتكسب، إلى عوامل نفسية قد ترتبط بظروف التنشئة والبيئة وغيرها، ويجسد المتقشفون من الزهاد، والبخلاء من الناس، بحق هذا النموذج خير تجسيد.

وعلاوة على ذلك فإن الفقراء ليسوا فئة متجانسة البتة وإن كانوا يشتركون في قلة ذات اليد ويوسمون بالفقر، لأن أصولهم وأنسابهم ومستوياتهم المادية والاجتماعية والفكرية متفاوتة، إن لم تكن متناقضة أحيانا. وقد فرض هذا التداخل بين مكونات هذه الفئة طرح سؤال منهجي وجوهري عن المقصود بالفئة المعنية بالبحث هنا.

والواقع أن عملية فك الخيوط المتشابكة ليست أمرا هينا بالمرة، لأن الفواصل بين الفئات الاجتماعية وحتى بين الشرائح ليست دائما محددة بدقة ولا واضحة المعالم، لاسيما إذا راهننا على الدليل انطلاقا من المظاهر الخارجية للأفراد أو الجماعات، وقد سبق، قبل قليل، أن أثيرت مسألة

صعوبة فصل الفقراء عن شريحتهم الكبرى، مما لا يبقى معه تقريبا إلا اختيار واحد ووحيد، إما الأخذ به أو تركه، ألا وهو البحث في أحوال هذه الفئة المعنية ضمن الوعاء العام الذي تمثل فيه نسبة هامة أو أغلبية حتى، ألا وهي شريحة العامة، الأمر الذي جعل بالتالي معظم معلومات البحث واستدلالاته تتعلق أصلا بفقراء من العلماء والفقهاء، والمفلسين من الأمراء أو التجار، والبسطاء من الحرفيين والصناع، أي ممن أسعفت المادة العلمية، لسبب أو لآخر، بالالتفات إليهم، وهؤلاء طبعا لا يصنفون كلهم حتى ضمن العامة وإنما يحسبون على الخاصة، لاسيما بنظرة أهل العصر المعني بهذا البحث[1].

وعلى العموم، فقد سبق ذكر أن الفواصل والحدود بين فئة الفقراء من جهة وبين العامة أو فئات العوام الأخرى، غير واضحة دائما، ولو بالاستناد إلى المعيار المادي والاقتصادي، لأن هذا المعيار ليس جامدا، بل إنه متحرك، يتغير بتغير الأحوال والأوضاع والقيم، ويتمدد أو يتقلص حسب المقصود بالحاجيات وشروط العيش الكريم، وهذه تختلف باختلاف المكان والزمان، كما يقر بذلك معظم الفقهاء، وكما يفهم من بعض الأجوبة.

ففي جواب عن سؤال حول الفقراء والمساكين الذين يفضل أن تدفع لهم الزكوات والأعشار، مثلا، رد الشيخ محمد ابن ناصر الدرعي (ت. 1085 هـ/1674م) قائلا "أما مسكين الزكاة فهو من عدم ما يكفيه من القوت إلى أقرب وقت يحدث له فيه يسار وهو الحصاد في بلد الزرع المأمونة أو الخريف في بلد فيه التمر الذي لا يتخلف عن الولادة وإن كان يصيب عاما أو عامين أو أكثر اعتبر ذلك أو قدوم الحاج بمصر وغير (كذا) السودان بلكتاوة ولا يقوم مما بيده ما يقيم به معيشته من آلات صنعته إن كان صانعا كحانوت الحداد والخراز أو كبضاعة بيده يتجر بها لتخرج من

---

[1] – للتمييز بين أصناف من العامة والخاصة راجع مثلا: **الألفية السنية في تنبيه الخاصة والعامة على ما أوقعوا من التغيير في الملة الإسلامية**، لعبد الله الهبطي، إعداد وتقديم: محمد استيتو، منشورات ك. آ. ع. إ. بوجدة، مطبعة شمس، وجدة، 1997، الأبواب المختلفة، ومحمد ياسر الهلالي: م. س.

فضل ربحها معيشته وكدار ليس فيها فضل عن سكناه وكجناته ليس في غلتها فضل من ضروريات معيشته وكل ما لا تمكنه المعيشة إلا به فقد ألجأته الضرورة إليه كالذي يسد به جوعته ويستر به عورته ويتوقى به من الحر والبرد من اللباس ويكن به نفسه من الحر والبرد ومن أعين الناس من البنيان وكمحل لإلقاء الفضلات من البول والغائط ونحو ذلك وينزل ذلك منزلة آلات الصانع وكعبد وخادم لا يمكن الاستغناء عنهما وكذلك العدة والسلاح وكذلك ما يضطر إليه لإصلاح الأرض التي يتمعش بغلتها من الدواب وقس على هذا كل ما يتوقف عليه من المعاش مما لا فضل فيه..."[1] انتهى.

انطلاقا من هذا الرد، ألا ينطبق تعريف الفقير والمسكين على السواد الأعظم من مجتمع ذلك العصر؟ بل إن ما يفهم من هذا التعريف أيضا أن معظم الناس قد تتغير منازلهم ومراتبهم بتغير الفصول داخل العام العادي الواحد، فما بالك داخل فصول السنوات الاستثنائية أو العجاف، أما عن الغموض الذي يحيط بالحدود والفواصل بين الفقراء والعامة أو فئاتها الأخرى، في هذا الجواب، فلا شك أنه بات أمرا مسلما به يقينا.

لكل هذا ولغير ذلك من الأسباب كان لابد من دراسة أوضاع عناصر من هذه الفئة الاجتماعية بصفة عامة، مع التركيز على حالات تخص هذه العناصر وحدها، كلما سمحت المادة بذلك، وتم الاستنجاد، في مناسبات غير قليلة، بنصوص من خارج الفترة الزمنية لدعم بعض الأفكار أو لضبط حالة من الحالات، كلما شحت المادة المعاصرة، وعزاء الباحث في ذلك إيمانه بوحدة الظاهرة أو تشابه أسبابها وظروفها ونتائجها طوال عصور، والشاهد عليه بطء التحولات السوسيو-اقتصادية والذهنية، كما لاحظ ذلك الرحالة الأنجليزي جون وندوس، بمناسبة مشاهداته للمغرب في سنة 1721م، فقد سجل أنه وجد المغاربة، الذين طاف ببلادهم، كما وصفهم الوزان في

[1] - **الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية**، ط. حجرية، فاس، 1319 هـ، ص. 41.

القرن 16م[1]، وأنهم احتفظوا بعاداتهم ولغاتهم لعدة قرون دون أن تطرأ عليها إلا تغييرات بسيطة[2].

أما في حالات أخرى فقد ثبت أنه يصعب التطرق إلى هذه العناصر أو بعض منها إلا ضمن شريحة العامة، إذ منها يستمد الفقراء في غالبيتهم معظم مرجعيتهم لتصريف أمورهم وأحوالهم الشخصية اليومية، ولإحياء عاداتهم وتقاليدهم الموروثة، سواء في الفترات العادية أم في الظروف الاستثنائية. فلا غرابة إذن إذا لوحظ أن كثيرا من الجوانب المتطرق إليها في هذا البحث كأنها تهم العامة بمختلف مكوناتها وليس الفقراء تحديدا، وهذا ليس غريبا ولا عيبا في موضوع كهذا حيث إن الفقراء ليس لهم مرجعية مستقلة وخاصة بهم وإنما يشتركون في المرجعية نفسها مع مختلف الفئات المنتمية للعامة، بل ومع الخاصة كذلك في كثير من الأمور، وهذه ظاهرة عامة ومشتركة بين شعوب وأمم كثيرة، حتى إن العديد من الأبحاث والدراسات الغربية المتخصصة، لم تثر مثل هذه القضايا لأنها اعتبرتها من باب تحصيل حاصل – على ما يبدو – ومنها مثلا: دراسة ج. ل. كوكلان Jean-Louis GOGLIN حول: **"Les Misérables dans l'Occident médiéval"**[3]، وبحث م. مولا Michel MOLLAT في: **"Les pauvres au Moyen-Age"**[4]، علما أن هذا الأخير يعتبر من بين المتخصصين المرموقين في البحث في فئة الفقراء وأشباههم.

وقصارى القول، إن الصعوبات التي اكتنفت هذا البحث كانت بالأساس خفوت صوت الفقراء إلى درجة الغياب تقريبا في المصادر المختلفة، لاسيما منها تلك التي ترجع للفترة التي تعنينا ولاسيما أيضا إذا قورنت بالتي ترجع إلى فترات سابقة. ومع ذلك فقد بذلنا ما وسعنا من جهد لنسترق السمع ولنلتقط أصوات بعض أبناء تلك الفئة أو صداها، بالرغم من خفوتها وشحرجتها، وأبلغناها إلى من يهمه أمرها من الباحثين، على قدر

---

1 – جون وندوس: رحلة إلى مكناس، ترجمة: زهراء إخوان، تقديم وتعليق: عبد اللطيف الشاذلي، منشورات جامعة مولاي إسماعيل، د. ت.، ص. 26.

2 – م. ن. ، ص. 27.

3 – éd. du Seuil, 1976.

4 – éd. Complexe, Bruxelle, 1992.

الاستطاعة، بحسب قوة صدى تلك الأصوات أو ضعفها، وهو ما ظهر جليا في الفصول المختلفة من هذا العمل، الذي تطلب اعتماد مناهج عديدة للإحاطة بمقاربات ثلاث، نستسمح بعرضها بإيجاز لبسط الصورة العامة والخطوط العريضة للموضوع أمام الحضور - للقارئ - الكريم حتى يتسنى له تتبع مناقشات السادة أعضاء اللجنة وملاحظاتهم وحتى تعم الفائدة.

تتمحور المقاربات الثلاث حول إشكالية رئيسة للموضوع تتمثل في الحضور القوي لظاهرة الفقر والفقراء في مغرب القرنين 16 و17م. تتبنى المقاربة الأولى وصفا وتحليلا لعوامل ظاهرة الفقر وجذورها العميقة منها أو المباشرة، وتحاول المقاربة الثانية أن تقف - إلى حد ما - على مصادر الرزق والكسب بالنسبة لعناصر من فئة الفقراء ودورها في المجتمع بموازاة مع حاجياتها، وتعرض المقاربة الأخيرة لحياة الفقراء في زمن السلم والعافية ثم في أوقات الضيق والشدة، وكل هذا ضمن ثمانية فصول[1].

---

[1] - تناول الفصل الأول العوامل الظرفية للفقر فأوضح دور المجال الطبيعي والكوارث الطبيعية المختلفة في تفشي الفقر. وتناول الفصل الثاني الأسباب الهيكلية والبنيوية لظاهرة الفقر كالاضطرابات السياسية والاجتماعية المتكررة نتيجة لضعف بنية المؤسسات السياسية-الاجتناعية وخرق الأعراف المنظمة لانتقال السلطة داخل البيت الحاكم، علاوة على مزاجمة المخزن الرعية في أرزاقها ومصادر عيشها ولتضبيق عليها بالجبايات والمغارم... إلى جانب دور بعض العوامل الاجتماعية-الدينية والذهنية التي كانت تساعد على انتشار الفقر الطوعي، وكذا سيادة بعض الأعراف والتقاليد التي تحرم الإناث من حقوقهن في التركة مما كان ينتج عنه تعرض أعداد هائلة من النساء للحرمان. وربط الفصل الثالث بين المجال والسلطة والفقر وحدد بعض مظاهر هذا الفقر، وتناول أزمات البوادي خاصة وهجرات الفقراء من سكانها نحو المدن ليزيدوا - أحيانا - في متاعبها.

وعرفنا في الفصل الرابع ببعض أصناف الفقراء بمن فيهم الذين اختاروا الفقر طوعا وعبادة. وتطرق الفصل الخامس إلى فقراء البوادي وفقراء المدن وعرف ببعض أعمالهم ومعايشهم، وخصص الفصل السادس لجملة من الحاجيات الأساسية للأسرة الفقيرة، كالمسكن ومحتوياته، وظروف العيش، والأغذية والعادات المتعلقة بها، والألبسة...

وبحثنا في الفصل السابع في بعض مظاهر الحياة اليومية للأسر الفقيرة في الظروف العادية، فركزنا على بعض أسرارها التي تعكر صفو العلاقات الاجتماعية بين مكوناتها، وكذا انشغالها بمستقبل أبنائها لتجنيبهم الفقر، كالاعتناء بتعليم الذكور أو تلقينهم صنعة ما، والتعجيل بزواج الإناث، كما تناولنا في هذا الفصل أيضا جوانب من مظاهر احتفالات الفقراء كغيرهم من الفئات الاجتماعية بمناسبات مختلفة دينية وغيرها.

هذه باقتضاب شديد الخطوط العريضة لبعض المشاكل والقضايا التي تضمنها المحتوى العام لهذه المساهمة المتواضعة التي رامت إلى الكشف عن أحوال فئة أو بالأحرى فئات أو اعتبرت منسية أو مهمشة ونتمنى أن يكون التوفيق قد حالفنا في إماطة اللثام عن جوانب من حياتها في الظروف المختلفة، وذلك في حدود ما تناهى إلى سمعنا من أصواتها التي كانت خافتة في معظم الحالات، فإن وفقنا ظفرنا بأجرين، وإن عجزنا كفانا أجر المجتهد، مصداقا للحديث الشريف المشهور بهذا المعنى.

هذا وقد أرفقنا العمل ببعض الخرائط ومجموعة من الصور واللوحات والأشكال والجداول والفهارس، إضافة إلى ببليوغرافيتين، احتوت الأولى على مجموع المصادر والمراجع التي اعتمدت في متن البحث، وتضمنت الثانية معظم العناوين التي استعنا بها دون أن نحيل عليها إحالات مباشرة، بالرغم من إفادتها الكبيرة لهذا العمل، الذي مهدنا له بتقديم عرضنا فيه دواعي البحث في الموضوع وقضاياه وجملة من المشاكل التي اعترضتنا أثناء إنجازه، ثم بمقدمة حددنا فيها الفئة أو الفئات الاجتماعية الفقيرة المعنية في هذا البحث معتمدين في ذلك على التعريفات الإسلامية للفقير والمسكين، بحكم أن الموضوع يتعلق ببلد مسلم، وقد جنبنا هذا الدخول في المفاهيم والتصورات الغربية الجاهزة، وإن كنا قد استفدنا كثيرا من المؤلفات الغربية عموما ولم نستبعدها بالمرة.

وذيلنا البحث بخاتمة عرضنا فيها جملة من الاستنتاجات، منها:

– إن المقاربات التي تطرقنا إليها تشكل في الواقع مدخلا لظاهرة الفقر والفقراء أكثر مما تعالج عمق الموضوع، ومع ذلك اعتمدناها لأمرين: شح المادة، ولأن هذا أول عمل يبحث في موضوع هذه الفئة.

– إن الأفكار والتصورات التي خرجنا بها عن هذه الفئة تكاد لا تختلف كثيرا عن تلك الأفكار والتصورات التي كنا نحملها قبل الشروع في

ووقفنا في الفصل الأخير على أحوال الفقراء في الظروف الاستثنائية وأيام الضيق وتأثير ذلك على العلاقات بين هؤلاء الفقراء ودور المجتمع في التخفيف من معاناتهم في حدود الإمكان...

البحث وذلك نظرا لشح المعلومات في المصادر المختلفة التي رجعنا إليها، وهو ما يعني أن الأمر يستدعي تضافر جهود الباحثين للكشف عن مزيد من أسرار وخبايا الشرائح المستضعفة أو المنسية في تاريخنا، ولهذا دعونا إلى تنظيم ندوة للبحث في الموضوع وقد وجدنا - والحمد لله - استجابة من بعض الأساتذة الباحثين الأفاضل، وعلى رأسهم ذ. إبراهيم القادري بوتشيش، كما وجدنا كل الدعم والتشجيع من الأستاذ العميد د. محمد لعميري - جزاه الله خيرا.

- إن معظم ما كشفنا عنه من أسباب الفقر وعوامله، ومن مظاهر حياة الفقراء - على أهميته - يكاد لا يخرج عن العموميات نظرا لخصوصيات المجتمع التي تختلف - قليلا أو كثيرا - باختلاف تنوع المجال وأنماط العيش، ووسائل الإنتاج... علاوة على أن هذه الفئة أو الفئات كـ"كتلة اجتماعية" لا تمثل فئة موحدة ولا متجانسة، ثم إنها تتداخل تداخلا لا يكاد ينفصم مع العامة، بالرغم من أن بعض الفئات قد يضيرها حشرها في هذا الوعاء العام، كالفقراء من الفقهاء والعلماء والشرفاء وذوي الحسب الضائع والمفلسين... نظرا لأن القاسم المشترك بين كل هؤلاء هو الفقر لا غير، وقد أكدنا أن العنصر المادي والاقتصادي لم يكن وحده المعيار الذي تقوم التراتبات الاجتماعية على أساسه، لذلك استنتجنا أن هذه الفئة نفسها لم تكن تخضع داخل النسيج الاجتماعي لتراتب اجتماعي قار، وإنما كانت كقطعة "الدومينو" تتخذ في كل لمسة وضعية مغايرة.

- إن الفقر لم يكن وحده كافيا لصهر مختلف مكونات هذه الشريحة في بوتقة متراصة بحيث يتولد لديها الإحساس بالانتماء والوعي بتشابه المصالح والظروف وثقلها، وما إلى ذلك مما يسمح لها بأن تشكل قوة ضاغطة وفاعلة إيجابا في حركة التاريخ السياسي، بالرغم من القوة العددية الهائلة لهذه الفئة، لذلك يمكن القول: لقد حضر الكم وغاب الكيف، ومما يؤكد ذلك بجلاء أننا لم نجد من بين الفقهاء الثوار أو بين غيرهم - وما أكثرهم في تلك الحقبة - من جعل من قضية الفقر والفقراء رهانا لثورته أو شعارا لها أو حتى وسيلة

للوصول إلى السلطة، وإنما اعتبرت مسائل أخرى سياسية داخلية أو خارجية.

– إن سياسة الإغاثة والإحسان التي كانت تعتمدها، في ظروف معينة، كل من مؤسسات الزوايا والأوقاف أوالمخزن أحيانا والمحسنين، واقتصارها على مجرد إعادة توزيع حصص من الدخل أو الإنتاج بين المنتجين والأقل إنتاجا ومن لا نصيب له فيه أصلا، لسبب أو لآخر، لم تكن أكثر من جرعات مسكنة للاحتقان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والنفسي ولم تمثل أبدا وصفة علاجية ناجعة لظاهرة الفقر والحاجة. ويدل التشبث بهذا الإجراء طوال عصور لمواجهة هذه الآفة، بالرغم من قلة نجاعته، أن العنصر المادي والإمكانيات المتاحة لم تكن نقطة الضعف الوحيدة في المشروع، لأنها كانت محدودة ورهينة بظروف طبيعية وبشرية وسياسية، في حين أن أعداد الفقراء كانت كالأمواج بين مد وجزر.

– إن الفقر كظاهرة اجتماعية، سواء اتخذت مفهوما ماديا واقتصاديا أو اجتماعيا أو أخلاقيا أو فكريا أو روحيا ونفسيا، يبقى في كل الأحوال عيبا لا يمكن أن ينتفي من الواقع أو من الذاكرة أو من التصورات ما دام القاموس يحتوي على نقيضه، أي الغنى.

أما عن القضايا التي أجلنا النظر فيها وندعو إلى إيلائها ما تستحق من العناية، لعلاقتها بظاهرة الفقر والفقراء، فنذكر منها، على سبيل الاستئناس : مسألة الأجور والمداخيل، والأسعار، وتغيرات العملة وأوزانها، وتزوير السكة أو تهريبها، وما إلى ذلك من الظواهر الاقتصادية التي كانت تنعكس بشكل أو بآخر على وضعية البلاد عامة وعلى المنتجين والمستهلكين وأحوال الفقراء بصفة خاصة.

وبما أن مشروع البحث في أوضاع الفقراء وفي أحوال المستضعفين والمنسيين عموما لا يزال لم يحظ بعد بالاهتمام الذي يستحقه، لذا فإننا نستغل هذه المناسبة وندعو إلى تكاثف الجهود وتشكيل هيئة علمية تنكب على التعريف بمنسيي التاريخ ببلادنا عموما، والبحث في أوضاعهم وقضاياهم المختلفة، وتشكل الندوة التي نعتزم تنظيمها العام المقبل – إن شاء الله – في

موضوع: "منسيو التاريخ في بلاد المغرب الإسلامي - المغرب والأندلس-" تمهيدا لتشكيل هذا الإطار.

وجدة في 17 /01/ 2002